آثار الازمة الاقتصادية في قدرة اسرائيل الدفاعية

طلعت أحمد مسلّم

بدأت اسرائيل، مع مطلع هذا العام، ١٩٨٦، نظاماً يمر بمرحلة انتقالية في مجالات عدة. انتقال في السلطة السياسية، وانتقال في الاقتصاد، ومن ثم انتقال في المؤسسة الدفاعية الاسرائيلية. وتبرز أهمية الانتقال في المؤسسة الدفاعية من كون أن اسرائيل، في حقيقتها، مؤسسة عسكرية بنيت لها دولة وليس العكس. ولا أدل على ذلك من عدد الجنرالات الداخلين في تشكيل الوزارة، اذ يمكن اعتبارها حكومة جنرالات بحق. أما الاقتصاد، فيكفي أن نتذكر آخر البيانات عن الاقتصاد الاسرائيلي، والتي تشير الى أن حجم ديون اسرائيل بلغت العام ١٩٨٤ حوالى ٣٠ بليون دولار، بعد أن كانت خلال العام ١٩٨٣ تساوي ٢٨ بليون دولاراً[١]، أي ان اسرائيل مدينة بمعدل ٦٩٧٧ دولاراً لكل فرد، وفقاً لتعداد السكان، وأن معدل التضخم بلغ في العام ١٩٨٤ نسبة ٤٤٥ بالمئة، بعد أن كان ١٩١ بالمئة في العام ١٩٨٣، وأن المعونة العسكرية الاجنبية قد وصلت العام ١٩٨٤ الى ١,٧٦ بليون دولار، بعد أن كانت ١,٧ بليون دولار في العام ١٩٨٣، وبذلك وصل حجم المعونة العسكرية الممنوحة لاسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية ١٨,٣ بليون دولار حتى العام ١٩٨٤. ان هذا يؤكد أن اسرائيل لا تخرج عن كونها مؤسسة عسكرية بنيت لها دولة.

لقد اصدرت الحكومة الاسرائيلية في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٨٥ قراراً بنظام نقدي عجيب بدأ العمل به منذ الرابع من ايلول (سبتمبر) من العام ذاته. ويقضي هذا النظام باصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة (الشيكل) والذي أصبح يعرف ببساطة بالشيكل الجديد، وهو يساوي ألف شيكل قديم. وعندما وافق الكنيست الاسرائيلي على العملة الجديدة وافق، في الوقت عينه، على أن يستمر الشيكل القديم قيد التداول حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦.

على أن المهم هو دلالة ذلك التغيير. اذ أن هذه هي المرة الثانية خلال خمسة أعوام ونصف العام التي تضطر فيها اسرائيل الى تغيير نظامها النقدي، حيث سبق ان حل الشيكل القديم محل الليرة.

وعلى الرغم من ذلك، فان كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٨٦ لم يضع نهاية للتعامل